مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأبعاد الروسية لفكرة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (الدوافع السياسية – الأمنية – الاقتصادية)
اسم الكاتب: د. عفيف حيدر، شادي شهيله، احمد حسين الخطيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5831
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 18:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Russian Dimensions Of The Idea Of Establishing The Eurasian Economic Union (Political, Security, Economic Motives)

Dr. Afif Haider[*]
Dr. Shady Shahela[**]
Ahmad Husein Alkhatib[***]

(Received 13 / 4 / 2022. Accepted 5 / 12 / 2022)

□ ABSTRACT □

Russian policy, since the dissolution of the Soviet Union, has been based on an attempt to build security and economic strategies with the countries that became independent from it, with the aim of protecting its regional surroundings, especially in light of Western policies that work to contain and encircle Russia and prevent it from winning allies. Therefore, Russia worked to build regional blocs and groupings with neighboring countries, including security groupings to enhance security in the region, such as the Collective Security Treaty, and blocs with the aim of resolving and controlling border disputes such as the Shanghai Five, which later turned into a regional economic bloc, and Russia is still working to try to attract regional countries Whether politically or economically, with the aim of developing its role in the region, it formed the Eurasian Economic Union, which aims to bring about regional economic integration. Perhaps the Russian dimensions behind this union lie in the Russian security and economic visions in protecting its interests in the Eurasian region.

Keywords: Eurasian Union, European polarization, American policies, NATO, security dimensions, regional, political.

[*] **Professor , Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.**
[**] **Assistant professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.**
[***] **Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.**

الأبعاد الروسية لفكرة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (الدوافع السياسية–الأمنية–الاقتصادية)

د. عفيف حيدر*

د. شادي شهيله **

احمد حسين الخطيب***

(تاريخ الإيداع 13 / 4 / 2022. قُبِل للنشر في 5 / 12 / 2022)

□ ملخّص □

ارتكزت السياسة الروسية منذ تفكك الاتحاد السوفييتي على محاولة بناء استراتيجيات أمنية واقتصادية مع الدول التي استقلت عنها، بهدف حماية محيطها الإقليمي خاصة في ظل السياسات الغربية التي تعمل على احتواء روسيا وتطويقها ومنعها من كسب حلفاء. لذلك عملت روسيا على بناء تكتلات وتجمعات إقليمية مع دول الجوار منها تجمعات أمنية لتعزيز الأمن في المنطقة مثل معاهدة الأمن الجماعي، وتكتلات بهدف حل وضبط الخلافات الحدودية مثل خماسية شنغهاي التي تحولت فيما بعد إلى تكتل اقتصادي إقليمي، ولا تزال روسيا تعمل على محاولة استقطاب الدول الإقليمي سواء سياسياً أو اقتصادياً بهدف تطوير دورها في المنطقة، لذلك قامت بتشكيل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يهدف لإحداث تكامل اقتصادي إقليمي. ولعل الأبعاد الروسية من وراء هذا الاتحاد تكمن في الرؤى الأمنية والاقتصادية الروسية في حماية مصالحها في المنطقة الأوراسية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوراسي، الاستقطاب الأوروبي، السياسات الأمريكية، الناتو، الأبعاد الأمنية، الإقليمية، السياسية.

* أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** مدرس، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

adalkhatib@outlook.com

مقدمة:

تواجه روسيا العديد من التحديات على المستوى الإقليمي سواء الاقتصادية المتعلقة بالتنافس على الموارد والثروات الاقتصادية والنفطية، أو السياسية المرتبطة بمحاولة استقطاب الدول القريبة من حدود روسيا، بالإضافة للتهديدات الأمنية مثل تمدد حلف الناتو تجاه حدود روسيا بالإضافة للنزاعات الأمنية، مما استدعى سياسية روسية حذرة في التعامل مع هذه التحديات من خلال استمالة دول المنطقة في بناء تحالف اقتصادي يساعد هذه الدول في التغلب على هذه التحديات ويسهم في التطور والتكامل الاقتصادي الإقليمي، لذلك طرحت روسيا فكرة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

إشكالية البحث:

تكمن الإشكالية في الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة الأوراسية من وجهة نظر روسيا ومدى انخراطها في هذه البيئة، وقدرتها على تشكيل تكتل اقتصادي يساعد في مواجهة التحديات التي تعترض هذه المنطقة سواء أمنية أو اقتصادية، ويسهم في تفاعل إقليمي يعزز دور روسيا.

تثير هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

1_ ما هي التهديدات الأمنية التي تواجه روسيا.

2_ هل يوجد طموحات سياسية روسية من وراء فكرة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

3_ ما مدى قدرة روسيا على بناء تحالف اقتصادي إقليمي قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية.

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية البحث من خلال الدور الروسي في خلق تكتل اقتصادي قادر على لعب دور إقليمي يلبي المصالح الروسية سواء سياسية أو أمنية واقتصادية، واستقطاب دول المنطقة الأوراسية في التفاعل مع هذا التكتل، ومدى توافق سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي مع التوجهات الروسية.

أهداف البحث:

1_ التعرف على الدوافع الاقتصادية الروسية لإنشاء الاتحاد الأوراسي.

2_ إبراز التحديات الأمنية التي تواجه روسيا في المنطقة الأوراسية.

3_ رصد العلاقة بين الطموحات السياسية الروسية وتأسيس الاتحاد الأوراسي.

فرضيات البحث:

1_ لا توجد علاقة بين الطموحات السياسية الروسية وفكرة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

2_ لا يوجد ارتباط بين التحديات الأمنية التي تعترض روسيا وبين رغبتها في تأسيس الاتحاد الأوراسي.

3_ يوجد علاقة بين الدوافع الاقتصادية لروسيا وتأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج التاريخي الذي يسهم في رصد وتتبع تطور الظاهرة المدروسة، والمنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعطيات والبيانات حول الظاهرة ومن ثم تحليل المعلومات والمعطيات واستخلاص النتائج.

الدراسات السابقة:

- **باللغة العربية**

الدراسة الأولى (سافين، 2017) بعنوان:

الأوراسية في سياق القرن الحادي والعشرين، مجلة المستقبل العربي، المجلد 40، العدد 463.

تناولت هذه الدراسة الحديث عن خصوصية المنطقة الأوراسية جغرافياً وسياسياً وعرقياً، وفكرة تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وعرض نقاط القوة في تكوين هذا الاتحاد، بالإضافة إلى القول بإمكانية الربط بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومبادرة الحزام والطريق الصينية والتكامل بينهما، كما تطرق البحث إلى طرح الانتقادات التي وجهها المعارضون لتأسيس الاتحاد الأوراسي الذين عدوا هذه المبادرة محاولة لإعادة إحياء الإمبراطورية السوفييتية وأن لروسيا الدور الرئيسي فيها، وأن روسيا تعمل على تأسيس الأمبراطورية الروسية عن طريق إنشاء اتحاد مع الجمهوريات السوفييتية السابقة، التي تبدأ بالاتحاد الجمركي فالدولة الاتحادية ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهو ما يتيح لهذا الاتحاد الأوراسي أن يشمل المجاليين الاقتصادي والأمني.

خلص هذا البحث إلى القول بأن الاتحاد الأوراسي مع تكتلات إقليمية أخرى (مثل البريكس وشنغهاي) في العالم سيشكل الحركة نحو خلق عالم متعدد الأقطاب، تستطيع فيها الدول التحرر من ضغوط وهيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسة الثانية (تراكة، خزار، 2020) بعنوان:

منظور الأمن القومي الروسي تجاه الحيز الجيواستراتيجي الأوراسي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 17.

بحثت هذه الدراسة في التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الروسي في المنطقة الأوراسية على المستوى الأمني والاستراتيجي، ومنها تهديد نشر الدرع الصاروخي الأمريكي وأيضاً زحف حلف الناتو باتجاه الأراضي الروسية وخاصة منطقة البلقان من خلال نشر القوات التابعة للحلف في هذه المنطقة، كما تطرقت الدراسة للحديث عن أهم المناطق ضمن الاستراتيجية الروسية وهي منطقة شرق أوروبا التي تحتل أهمية كبرى لروسيا الاتحادية فهي تشكل خط الدفاع الأول في صد أي عدوان من غرب أوروبا. وأيضاً تناولت الدارسة الطموحات الروسية في التحول نحو بناء عالم متعدد الأقطاب وتأكيد المكانة العالمية لروسيا من خلال عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي.

- **باللغة الإنكليزية**

الدراسة الأولى (Giucci, Mdinaradze، 2017) بعنوان:

The Eurasian Economic Union. Analysis from a trade policy perspective. Berlin Economics.

تطرقت هذه الدراسة إلى الحديث عن الحجم الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي والعلاقات التجارية البينية للاتحاد الأوراسي وأيضاً مع الاتحاد الأوروبي، وأهمية هذا الاتحاد في التجارة الدولية. كما تناولت الدراسة السوق الداخلية المشتركة للاتحاد الأوراسي وقضايا التعريفة الجمركية.

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن نسبة مشاركة الاتحاد الأوراسي في التجارة العالمية منخفضة ولا تتجاوز 1.8%، كما أنه لا يوجد تأثير للاتحاد الأوراسي في زيادة التجارة بين أعضائه وأنها منخفضة، وأيضاً وجود تعريفات جمركية عالية تحد من التجارة البينية ومع الأطراف الخارجية، بالإضافة لذلك لا يوجد مساهمة إيجابية للاتحاد في تحقيق التكامل الإقليمي، وأن الاتحاد الأوراسي يأخذ صبغة سياسية أكثر من اقتصادية وتجارية.

الدراسة الثانية (Rivera, Garashchuk, 2016) بعنوان:

The Eurasian Economic Union prospective regional integration in the post-Soviet space or just geopolitical project. Eastern Journal of European Studies, 7 (2).

تطرقت هذه الدراسة للحديث عن فكرة إنشاء الاتحاد الأوراسي والمؤسسات الرئيسية لهذا الاتحاد، والعلاقات التجارية البينية، وتطرقت أيضاً لطرح الاتحاد الأوراسي كنموذج للتكامل الإقليمي. وقارنت بين الاتحاد الأوراسي والاتحاد الأوروبي من حيث النشأة والمؤسسات الرئيسية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن أعضاء الاتحاد الأوراسي لا يوجد لديهم سياسة اقتصادية مشتركة، وأنه اتحاد سياسي أكثر منه اقتصادي، بالإضافة لذلك إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي تطبق سياساتها الوطنية على حساب سياسات وبرامج الاتحاد. وأن عملية التكامل هذه ليست سوى محاولة روسية لاستعادة قيادتها في المنطقة وتقوية نفوذها على المستوى الدولي.

- **باللغة الفرنسية**

الدراسة الأولى (Timofeev, Alekseenkova, 2015) بعنوان:

L'Eurasie dane la politique étrangere russe interest oppotunités contraintes Centre Russie. Paris, France.

تناولت هذه الدراسة الحديث عن اللاعبين الرئيسين في عملية التكامل الأوراسي، ومقدراتهم السياسية والاقتصادية، بالإضافة للمصالح الروسية من عملية التكامل في أوراسيا، والمسؤولية السياسية وحدودها بالنسبة لروسيا في المنطقة الأوراسية، وأيضاً مخاطر السياسة الروسية في أوراسيا.

توصلت الدراسة إلى أن منطقة أوراسيا وخاصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي تعاني من تهديدات ومخاطر سياسية وأمنية تهدد الاستقرار في المنطقة، وأنه يمكن لروسيا لعب دور مهم وكبير في مواجهة هذه التحديات بفضل قوتها العسكرية بالتعاون مع الأعضاء الأخرين، وأيضاً يمكنها المساهمة في عملية التكامل الإقليمي.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوراسي

إن فكرة تأسيس اتحاد أوراسي يجمع الدول التي تفككت عن الاتحاد السوفييتي سابقاً لا تزال عالقة في أذهان صانع القرار الروسي، حيث تعد هذه المنطقة محور اهتمام السياسة الخارجية الروسية بسبب الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية لهذه المنطقة، لما تشكله من سياج أمني يحمي الحدود الروسية في مواجهة الغرب الذي يسعى لتطويق وعزل روسيا سياسياً واقتصادياً.

حيث سعت روسيا إلى إعادة بناء علاقاتها مع الدول المستقلة والقريبة من حدودها الجغرافية في محاولة لتشكيل اتحاد يسهم في تعزيز دورها في المنطقة، ويساعد على تطوير سياساتها وكسب حلفاء يدعمون توجهاتها على المستوى الإقليمي والدولي.

فقد ظهرت فكرة التعاون الأوروآسيوي والالتزام بخلق مساحة اقتصادية مشتركة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث وقعت دول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية السابقة في 21 كانون الأول عام 1991 في كازاخستان، على إعلان كومنولث الدول المستقلة (CIS). وتم تشكيل رابطة الدول المستقلة.[1]

[1] **Bakyt, O, MAHONEY, J. The Kyrgyz Republic's entrance into the eurasian economic union historical parallels with state formation in europe and the potential impact on economic and political development. Manas journal of social studies, Vol: 4, No: 4, 2015, P 43.**

كما طرحت فكرة مشروع التكامل الأوراسي لأول مرة من قبل "نزاربابيف" عام 1994، حيث اقترح تطوير اتحاد وظيفي للولايات على أساس الاقتصادات المترابطة، وفي آب 1994، أدلى وزير الخارجية الروسي "أندري كوزيريف" ببيان يقول إن موسكو مستعدة للذهاب في التكامل مع دول رابطة الدول المستقلة، بالإضافة لذلك وقعت كازاخستان وروسيا البيضاء (بيلاروس) وروسيا عام 1995 اتفاقية حول الاتحاد الجمركي اقترحت إزالة الحواجز أمام التعاون التجاري الحر وضمان التبادل الحر للسلع والمنافسة العادلة. وفي عام 1996 وقع رؤساء الدول الثلاث ورئيس قيرغيزستان معاهدة على توسيع التكامل في المجالات الاقتصادية والإنسانية التي عكست العلاقات الاقتصادية والثقافية الوثيقة، وأدى إلى تحديد الانتقال لعمل متبادل أوثق قائم على توحيد القوانين وإعادة البناء الهيكلي للاقتصادات وهيكل تكامل جديد هو المجموعة الاقتصادية الأوراسية (EurAsEC) في عام 2000.[1]

من أجل تطوير التعاون تم العمل منذ عام 2003 على تعزيز الإطار القانوني للفضاء الاقتصادي المشترك، وفي عام 2007 تم التوقيع على معاهدة بشأن إنشاء المنطقة الجمركية المشتركة وتشكيل الاتحاد الجمركي بين روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وبدأت عملها في كانون الثاني 2010، وتم تفعيل سريان قواعد قانون الجمارك الموحد والتعرفة الجمركية المشتركة على هذه المنطقة.[2]

أما في عام 2012 أنشأت بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا مساحة اقتصادية مشتركةK وفي 2013 أعلنت قيرغيزستان وأوكرانيا أنهما ستتعاونان مع المنظمتين وكذلك أعلنت أرمينيا عزمها على الانضمام إلى هذه التجمعات.[3] كما بدأت هيئة تنفيذية دائمة فوق وطنية تسمى اللجنة الاقتصادية الأوراسية (EEC) عملها وهدفها الرئيسي هو ضمان عمل وتطوير وبناء مقترحات لمزيد من عملية التكامل للوصول لتشكيل الاتحاد الأوراسي (EAEU)، وضمان العمل لضم قيرغيزستان إلى مشروع التكامل الأوراسي، ولذلك تم في 2013 توقيع مذكرة حول توسيع نطاق العمل المتبادل بين اللجنة الاقتصادية الأوراسية وقيرغيزستان. كما أعلن الرئيس الأرمني "سيرج سارجسيان" عزم بلاده الانضمام إلى الاتحاد الجمركي (CU) والمساحة الاقتصادية المشتركة (CES) وفي بناء الاتحاد الأوراسي (EAEU). أيضاً عملت اللجنة الاقتصادية الأورراسية وسلطات البلدان المؤسسة عام 2014، على إعداد معاهدة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU). وفي نفس العام وقع الرؤساء الثلاث الروسي والكازاخي والبيلاروسي "بوتين ونزارباييف و لوكاشينكو" معاهدة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وتم التوقيع على اتفاقية انضمام أرمينيا إلى EAEU في مينسك في 10 تشرين الأول 2014. كما وقع رئيس قيرغيزستان في 23 كانون الأول على معاهدة انضمام قيرغيزستان إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في موسكو. وبعد تنفيذ "خريطة الطريق" واستكمال إجراءات التصديق أصبحت قيرغيزستان عضواً كاملاً في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU) عام 2015.[4]

المطلب الثاني: الأبعاد الأمنية الروسية لفكرة الاتحاد الأوراسي

تلعب التهديدات الأمنية دوراً في بناء التحالفات على المستوى الإقليمي الأمر الذي استدعى من روسيا تشكيل الاتحاد الأوراسي، في محاولة مواجهة هذه التحديات التي يأتي على رأسها وقف زحف حلف الناتو تجاه الحدود الروسية، والتصدي للسياسات الأمريكية ومحاولة بناء منظومات الدروع الصاروخية في الدول المجاورة لروسيا. لذلك سعت روسيا

[1] Yılmaz, S. *Eurasian Economic Union a regional economic hegemony initiative*. journal of Eastern European and Central Asian research, Vol: 4, No: 2, 2017, P 4.
[2] Yılmaz, S. Op,Cit, P 5.
[3] Cadier, D, and others. *The Geopolitics of Eurasian Economic Integration.* LSE IDEAS is a centre for the study of international affairs, special report sr019, 2014, P 20.
[4] Yılmaz, S. Op,Cit, P 5.

إلى استقطاب دول الجوار الإقليمي لمنعها من الانضمام لحلف الناتو والتقرب من السياسات الأمريكية والانخراط في فلك المحور الغرب.

أولاً: مواجهة تمدد حلف الشمال الأطلسي (الناتو)

تنظر القيادة الروسية إلى توسع وتمدد الناتو في دول الجوار الروسي على أنه محاولة غربية لعزل وتطويق روسيا ومنعها من إمكانية كسب حلفاء، بالإضافة لمحاولة تحجيم دورها على المستوى الإقليمي والدولي. لذلك تحاول القيادة الروسية العمل على منع الناتو من التمدد باتجاه دور الجوار الجغرافي وخاصة الخاصرة الروسية، كما تعمل روسيا على محاولة استقطاب الدول الإقليمية باتجاه تكامل إقليمي على كافة المستويات وخاصة السياسية والاقتصادية والأمنية.

فقد أبدت روسيا معارضة جدية لانضمام دول أوروبا الشرقية والدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي إلى حلف الشمال الأطلسي، لأن هذا يعني بالنسبة إليها هي وحدها أمام دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فالقيادة الروسية ترى أن مد حدود هذا الحلف ليتاخم حدود روسيا قد ينطوي على تهديد خطير لأمنها وسلامتها. حيث تنظر روسيا إلى هذا التمدد على أنه استكمال لسياسة الاحتواء التي كانت متبعة أثناء فترة الثنائية القطبية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الاتحاد السوفييتي.[1]

إن عملية توسيع حلف الناتو ليضم دول أوروبا الشرقية بلغاريا ورومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا ودول البلطيق الثلاث، إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، وأيضاً محاولة الولايات المتحدة دعوة أوكرانيا وجورجيا للانضمام للناتو، جعلت روسيا ترى أنها سوف تكون معرضة للعزلة الجيوسياسية على أطراف أوروبا، بما يهدد الأمن القومي الروسي، لذلك تتطلع القيادة الروسية إلى الحفاظ على وحدة أراضي روسيا وتعزيز وجودها القيادي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي.[2]

إذاً يشكل توسع الناتو نحو حدود روسيا تهديداً وتحدياً للسياسات الروسية في المنطقة، حيث يسعى الناتو إلى ضم الدول المجاورة لروسيا في محاولة لكسب هذه الدول وادماجها ضمن السياسات الأمنية والدفاعية للناتو، وابعادها عن فلك الطموحات والتوجهات الروسية، وجعل روسيا دون حلفاء أو أصدقاء مما يحبط السياسات الأمنية الروسية. لذلك تعمل روسيا على محور استقطاب الدول المجاورة لها عبر آليات سياسية وأمنية دفاعية وعقد شراكات معها بهدف منعها من التحالف مع الناتو. فدول أوروبا الشرقية والبلطيق وأيضاً القوقاز تشكل حزام أمني لروسيا لا يمكن التفريط به من وجهة نظر القيادة الروسية، حيث يعد هذا الأمر تحدي جيو– سياسي وأمني لروسيا في مواجهة الناتو، لذلك تعمل روسيا على استقطاب هذه الدول وخاصة المجاورة لها ضمن منظومات أمنية وسياسية وأيضاً اقتصادية بهدف جذبها للسياسات والتوجهات الروسية.

ثانياً: التصدي للسياسات العسكرية والأمنية الأمريكية

سعت الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري في المنطقة المحيطة بروسيا، حيث يمكن استخدام القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى كنقطة انطلاق لمواجهة قوى إقليمية عظمى منافسة للولايات المتحدة، وتنظر الولايات المتحدة إلى تواجدها في آسيا الوسطى من الناحيتين السياسية والعسكرية الذي يربط مساحات واسعة من الأراضي الآسيوية التي تعد ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة من أجل احكام السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي. بالإضافة لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى ضم دول آسيا الوسطى وباكستان والهند وأيضاً

---

[1] **منينة، البشير. *الجيوبولتيك الروسي ما بعد الحرب الباردة الاستراتيجية الروسية اتجاه القوقاز*. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، 2016، ص 95.**

[2] ***Tsygankov, A. Routledge handbook of russian foreign policy*. 1st.ed, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group an informa business, UK, 2018, P 70.**

اليابان ضمن شبكة تحالفاتها الأمنية والعسكرية، من أجل التقليل من حجم الخطر الروسي واضعاف السياسات والتحالفات الروسية.

حيث بدأت الولايات المتحدة تطوير تعاونها العسكري مع دول آسيا الوسطى منذ مطلع التسعينيات، ففي عام 1994 تم توقيع مذكرة للتعاون العسكري بين واشنطن وكازاخستان، تم تدعيمها باتفاق للتعاون في مجال التدريب العسكري ومعدات الأمن النووي عام 1997، كما تم توقيت اتفاق مماثل مع أوزبكستان، وكذلك التدريب الأمريكي للقوات المسلحة الأذرية، والتدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة والبحرية الأذرية، وإمداد أذربيجان وعدد من دول المنطقة ببعض المعدات العسكرية، بالإضافة لتقديم المعونات العسكرية لدول المنطقة.[1]

أيضاً تحاول الولايات المتحدة عزل روسيا جيوسياسياً عن طريق منعها من العودة إلى مناطق نفوذها السابقة في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، وتتضمن استراتيجية عزل روسيا العمل على تعزيز التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى على اعتبار أنها تشكل قاعدة مثالية لتهديد روسيا بالاقتراب من حدودها الشمالية وإحاطتها بكماشة تستكمل حلقة النفوذ الأمريكي من جهة أوكرانيا، فإذا أردت روسيا تحدي الدور الأمريكي السياسي والعسكري فإن هذه المنطقة هي الأصلح لإيذاء روسيا لتوفر مجموعة من الأسباب والمبررات للتدخل، فقد خلق انهيار الاتحاد السوفييتي عدداً من المشكلات الإقليمية التي تصلح للاستغلال منها النزاعات الحدودية والقومية وقضايا الحركات الانفصالية.[2]

أما بالنسبة لروسيا فقد شكلت هذه السياسات الأمريكية تحدياً لها وخطراً عليها، لذلك عارضت روسيا السياسات الأمريكية في المنطقة، وأيضاً عارض "بوتين" إنشاء الولايات المتحدة للدروع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك، حيث اعتبر أن الدروع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضد روسيا ذاتها ورداً على المشروع الأمريكي، أعلن في خطابه السنوي أمام الجمعية الاتحادية الروسية في 26 نيسان 2007 عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا عام 1999.[3]

كما وقعت روسيا مع قيرقيزستان اتفاقية تسمح بإنشاء قاعدة عسكرية (برية وجوية) قاعدة "كنات" هذا إلى جانب حاميات عسكرية روسية في حدود من 800 إلى 1500 جندي في قواعد عسكرية في أرمينيا وأذربيجان، جورجيا، كازاخستان وطاجكستان، كما تم تشكيل قوات الانتشار السريع في عام 2001 لتصبح آلية الكومنولوث في الحرب ضد الإرهاب.[4]

بالإضافة لذلك قامت روسيا بإنشاء قيادة للدفاع الإقليمي في أرمينيا للدفاع عن منطقة بحر قزوين، كما أعلنت روسيا عام 1999 عن عزمها نشر صواريخ من طراز أس 300 أرض جو في أرمينيا، ووضعت روسيا فرقة مدرعة من المشاة تضم 10 آلاف جندي في وسط طاجيكستان.[5]

---

[1] دحمان، قاسم. *السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز*. ط 1، إي-كتب، لندن، 2016، ص 132-133.

[2] وناسي، لزهر. *الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001*. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص 134.

[3] الصباغة، حسين. *النظام العالمي الجديد دراسة سياسية استراتيجية*. ط 1، ذات السلاسل، الكويت، 2014، ص 181-182.

[4] رافع، أمبارك. *الثابت والمتغير في سياسة روسيا الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى دراسة حالة كازاخستان 1991-2012*. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 137.

[5] سرور، عبد الناصر. الصراع الاستراتيجي الأمريكي- الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991-2007. مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، 11 (1)، 2009، ص69.

إن آسيا الوسطى تعد حلقة مهمة في محيط الأمن الروسي، ولهذا شددت موسكو على متابعة الروابط العسكرية مع الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى، وتهتم روسيا بشكل خاص لعلاقاتها بكازاخستان ففي نظر موسكو أن الأراضي الكازاخية تلعب دوراً هاماً في الدفاع عن الأرض الروسية، إذ يشكل هذا البلد بالفعل منطقة عازلة ونوعاً من الترس الاستراتيجي مخصص لحماية الأرض الروسية في حالة عدم الاستقرار في آسيا الوسطى، وإن وجود موسكو في كازاخستان يفي باحتياجات روسيا في الوصول إلى بعض المنشآت الاستراتيجية المعتبرة كأساس لمراقبة إطلاق صواريخ محتمل.[1]

كما عملت روسيا على تقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية بدول الكومنولث حيث تم إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي بموجب ميثاق "كيشناو" في عام 2002، وتضم روسيا، ومولدوفيا، وأوزبكستان وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأذربيجان. وسعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدول. كما سعت روسيا إلى بناء شراكة استراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم دول آسيا الوسطى عدا تركمانستان، مع السعي إلى إعطاء المنظمة بعداً عسكرياً، ففي عام 2007، أعلن الجنرال "بالويفسكى" رئيس الأركان الروسي، ضرورة أن يتم استكمال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة.[2]

المطلب الثالث: الأبعاد السياسية الروسية لفكرة الاتحاد الأوراسي

تشكل الدوافع السياسية إحدى المنطلقات الروسية لتأسيس الاتحاد الأوراسي وخاصة في ظل سياسات الاستقطاب وتشكيل المحاور والتحالفات السياسية، لذلك عملت روسيا على محاولة استمالة الدول التي تشاركها نفس التوجهات السياسية والرافضة لمنطق التوجه والهيمنة الغربية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على الأحداث والسياسات العالمية.

أولاً: إنهاء حالة الأحادية القطبية وبناء عالم متعدد الأقطاب

تعمل روسيا على طرح نفسها كطرف فاعل في الأحداث الدولية، ولعب دور في تسوية الأزمات الدولية، كما ترفض اللجوء للقوة العسكرية في إدارة العلاقات الدولية، وترى أن القضايا الدولية يجب مشاركة المجتمع الدولي في حلها وإدارتها، كما ترفض روسيا الهيمنة على صيغة القرار الدولي من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، وهنا يمكن القول إن روسيا ترفض نموذج الأحادية القطبية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التحكم في الشؤون الدولية وتقرير مصير العالم والسيطرة على مجريات الأحداث الدولية. وترى أن سياسات الولايات المتحدة تعمل على إثارة الفوضى في العلاقات الدولية بهدف تأمين المصالح الأمريكية.

لذلك تحاول القيادة الروسية تشكيل مراكز استقطاب دولية تنافس الولايات المتحدة في إدارة الشؤون الدولية، من خلال التعاون مع الدول الأخرى وخاصة القوى الإقليمية التي لها ثقل ونفوذ سياسي واقتصادي، بهدف انهاء الأحادية القطبية وبناء مرحلة جديد في النظام الدولي تقوم على التعددية القطبية، وتقضي على الفوضوية في النظام العالمي.

[1] **دحمان، قاسم. مرجع سابق، ص 113.**

[2] **الصباغة، حسين. مرجع سابق، ص 182-184.**

فعند تسلم بوتين السلطة سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية فقد قدم في عام 2000، عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين" حيث ركز المبدأ على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية. وقد عارض بوتين السياسة الأمريكية الأحادية الانفرادية وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الأقطاب وبتقوية دور القانون الدولي، حيث انتقد الهيمنة الأمريكية الاحتكارية على السياسة الدولية وميل الولايات المتحدة إلى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في تلك السياسة.[1]

بالنسبة للاتحاد الأوراسي فقد تبنى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" هذا الاتحاد كهدف رئيسي للسياسة الخارجية الروسية، الذي تغذيه الرغبات الجيوسياسية الروسية، ويرى "بوتين" أن الاتحاد الأوراسي ليس فقط مرحلة جديدة من إعادة الإدماج بعد الاتحاد السوفييتي، ولكنه أيضاً يرغب في تحويله إلى كتلة نفوذ مميزة مثل "الاتحاد الأوروبي ونافتا".[2]

إن التحركات الروسية الساعية إلى تغيير حالة الوضع الراهن في النظام الدولي لا تبتعد عن إطار إنشاء مؤسسات بديلة لمؤسسات النظام الحالية أو تكوين مؤسسات موازية لها ولكنها تطرح سياسات وآفاق أخرى غير تلك التي يهيمن عليها الغرب، وفي مقدمتها بالطبع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحلف الناتو بما يؤدي فعلياً إلى ترسيخ حالة من التعددية في قمة النظام الدولي.[3]

إذاً يشكل الاتحاد الأوراسي أحد المرتكزات الروسية نحو التعاون مع الدول الأخرى واستقطاب بعض القوى بهدف العمل على تغيير بنية النظام الدولي والتوجه نحو بناء أسس لنظام دولي جديد تكون التكتلات الإقليمية وعبر الإقليمية نواة له، تساهم في رسم وصياغة الأحداث الإقليمية والدولية من منطلق التعددية القطبية.

ثانياً: مواجهة الاستقطاب الأوروبي لدول الخاصرة الروسية

حاول الاتحاد الأوروبي استمالة الدول الشرقية القريبة من الحدود الروسية في استراتيجية لدعم سياساته في احتواء روسيا سياسياً واقتصادياً، بالإضافة للرغبة في الاستفادة من الثروات الموجودة في هذه المنطقة وأيضاً الاستفادة من الموقع الجغرافي لهذه الدول في خطوط الطاقة والتجارة الدولية.

في عام 2009 أطلق الاتحاد الأوروبي وأرمينيا وخمس دول أخرى (أذربيجان وبيلاروسيا ومولدوفا وجورجيا وأوكرانيا)، مشروع الشراكة الشرقية (EaP) وكان الهدف الرئيسي لها خلق الظروف اللازمة لتسريع الارتباط السياسي وزيادة التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة المهتمة. ولذلك نفذت الحكومة الأرمينية سلسلة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تهدف إلى تسهيل التقريب تجاه الاتحاد الأوروبي، وأكدت القيادة السياسية الأرمينية أيضاً على الأهمية الحضارية للاتحاد الأوروبي.[4]

[1] **الصباغة، حسين. مرجع سابق، ص 178-181.**

[2] **Yılmaz, S. Op,Cit . P 4.**

[3] **كامل، مروان؛ شاكر، نوار. روسيا الاتحادية وخيارات التغيير تجاه النظام الدولي. مجلة تكريت للعلوم السياسية، (20)، 2020، ص 159.**

[4] **Matevosyana, V, and others. *Armenia in the Eurasian Economic Union reasons for joining and its consequences*. Eurasian Geography and Economics, 2017, P 341.**

من ناحية اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وأرمينيا فتنفيذها يعتمد على التزام أرمينيا بمعايير الحوكمة الأوروبية. حيث لا يمكن أن يقتصر الأمر على دعم الاتحاد الأوروبي بالنسبة للقضايا الفنية، ولذلك لن يكون هناك مكسب من اتفاقية التجارة الحرة لأرمينيا إذا لم تكن هناك سيادة القانون واحترام الملكية الخاصة والمنافسة الاقتصادية الحرة والسوق.[1]

لكن على الجانب الأخر كانت روسيا تقود جهوداً لإعادة بناء المنطقة الأوراسية ضمن تكتل جديد وعلى مراحل، وحاولت روسيا استمالة أرمينيا لهذا التوجه الروسي، وابعادها عن التوجه نحو الاتحاد الأوروبي. ونجحت القيادة الروسية في استقطاب أرمينيا نحو فلك السياسات والتوجهات الروسية.

حيث انسحبت أرمينيا من توقيع اتفاقية الشراكة المخطط لها ومنطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي، وقررت الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الذي تقوده روسيا في 3 أيلول 2013، وكان "فلاديمير بوتين" أول من أشار إلى قرار أرمينيا الانضمام إلى الاتحاد الجمركي؛ كما تعهد بدعم أرمينيا بكل الوسائل الممكنة، وأشار بشكل خاص إلى أن روسيا تعد أرمينيا شريك تجاري مهم بلغ حجم مبيعاته التجارية 1.2 مليار دولار عام 2012؛ والاستثمارات الروسية في الاقتصاد الأرميني أكثر من 3 مليارات دولار؛ وحوالي 1300 شركة روسية تعمل في أرمينيا؛ كما أكد الرئيس الأرميني قرار أرمينيا بالانضمام إلى الاتحاد الجمركي (CU).[2]

من الأسباب التي قادت أرمينيا إلى اختيار الانضمام للاتحاد الجمركي مع روسيا ثم الوصول للاتحاد الأوراسي، هو الوضع الأمني غير المستقر في أرمينيا، فالعضوية في الاتحاد الأوراسي تنطوي على الأمن القومي لأرمينيا، وخاصة المسألة الأمنية في منطقة "ناغورني كاراباخ". كما تعد روسيا بالنسبة لأرمينيا حليفاً (عبر التعاون العسكري)، أما من الناحية الاقتصادية فالعضوية توفر فرصاً كبيرة لأرمينيا منها سوق قوامها 170 مليوناً، ومتطلبات أقل مقارنة بالاتحاد الأوروبي والمعايير الفنية للجودة، خاصة لقطاعات الزراعة والتصنيع. بالإضافة لذلك تعتمد أرمينيا على موسكو في أمن الطاقة (75٪ من احتياجاتها من الطاقة)، وتجارتها (24.3٪ من إجمالي تجارتها) وحرية وصولها إلى سوق العمل في روسيا (تحويلات المواطنين الأرمن العاملين في روسيا) تشكل 9.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[3]

ومن المزايا التي ستحصل عليها أرمينيا إعفاء أكثر من 800 نوع من السلع المستوردة من الرسوم الجمركية المرتفعة حتى عام 2022. وإلغاء الرسوم المفروضة على الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية وتسليم الماس الخام من روسيا، مما يوفر على أرمينيا حوالي 200 مليون دولار سنوياً. للتعويض عن انخفاض قيمة الدراما الأرمنية في نهاية عام 2014، والذي ارتبط بأزمة روسيا المتعلقة بالعقوبات، لذلك خفضت موسكو أسعار الغاز للمستهلكين الأرمن.[4]

أما بالنسبة لأوكرانيا فإنها تتميز بموقع استراتيجي هام على مفترق طرق بين قارتي آسيا وأوروبا، كما تتميز بأنها ممر لأنابيب الغاز باتجاه دول غرب أوروبا، وتحاول روسيا كسب أوكرانيا للضغط على أوروبا مستغلة حاجتها إلى النفط والغاز الروسي.

كما تحتل أوكرانيا مكاناً هاماً عند "بريجنسكي" في رقعة الشطرنج الأوراسية، وبالتالي فهي دولة محورية جيوبوليتية لأن وجودها ذاته كدولة مستقلة يساعد على تحويل أو تغيير موقف روسيا. فإن روسيا بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية

[1] Babayan, N and Shapovalova, N. *Armenia the Eastern Partnership's unrequited suitor*. policy brief، N 94, 2011, P 4

[2] Matevosyana, V, and others. Op,Cit. P 343.

[3] Francesco, T. *From Competition to Compatibility Striking a Eurasian balance in EU-Russia relations*. Clingendael Report Netherlands Institute of International Relations, October 2015، P 38

[4] Armenia Keeps on Balancing*: Between the European Union and the Eurasian Economic Union*, 2015.

أوراسية. فإذا استعادت موسكو السيطرة على أوكرانيا، ووجودها على البحر الأسود، فإن روسيا تستعيد عندئذ، وبشكل أتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية، ممتدة عبر أوروبا وآسيا.[1]

بالإضافة لذلك تمتلك أوكرانيا أكبر منظومة أنابيب للغاز بطول 35.2 ألف كم وأكثر من 120 محطة لضخ الغاز و13 مستودع لحفظه تحت الأرض، ويعبر منها أنبوب السيل الشمالي الذي يغذي أوروبا بثلث حاجتها من الغاز، بالإضافة لوجود أسطول البحر الأسود الروسي الذي يقع في مدينة "سيباستيبول" الأوكرانية في قمة المنطقة التي يسميها العلماء بحافة اليابسة بالنسبة لأرواسيا.[2]

لذلك وبسبب أهمية أوكرانيا أظهرت أوروبا اهتماماً بمسألة ضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي منطلقة من الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تمثلها أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، من حيث الموقع الذي يجعلها ممراً للتجارة وأنابيب الغاز بين روسيا والاتحاد الأوروبي بالإضافة للثروات التي يمتلكها هذا البلد وأيضاً موقعه المهم الذي يشكل عاملاً مهماً في الأمن الأوروبي الآسيوي.[3] وقد مرت العلاقات بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي بمرحلة من التفاوض حول اتفاقية الشراكة مما يعني أن أوكرانيا كانت الدولة الرئيسية في مشروع الشراكة. وكانت أوكرانيا أول دولة في الجوار الشرقي توقع اتفاقية تيسير التأشيرة، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2008. بالإضافة لذلك كانت أوكرانيا أيضاً أول دولة في المنطقة الشرقية يتم منحها تسهيلات الحوكمة في عام 2005.[4]

يتضح إذاً أن الاتحاد الأوروبي حاول استقطاب الدول المحيطة بروسيا وعقد اتفاقيات شراكة معها، لكن فشلت هذه الجهود الأوروبية ربما بسبب موقع هذه الدول القريبة من روسيا والتي تعد بمثابة سياج أمني لروسيا تجاه الاتحاد الأوروبي والناتو، لذلك عملت روسيا على استمالة هذه الدول للدخول في مسار التوجه الروسي ونجحت روسيا في استقطاب أرمينيا وبيلاروس إلى جانبها وادخالهما في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي التي عملت روسيا على تأسيسه.

لكن ماتزال معضلة ادخال أوكرانيا للمسار الروسي عامل قلق بالنسبة لروسيا، وشكلت الأزمة الأوكرانية التي اندلعت عام 2014 وضم روسيا لشبه جزيرة القرم، عامل توتر في العلاقات الروسية الأوكرانية. إذاً تحاول روسيا العمل على ابعاد الاتحاد الأوروبي عن الدول القريبة من حدودها، حيث تشكل هذه الدول مركز اهتمام روسيا لكونها تعد ذات أهمية استراتيجية وأمنية وأيضاً اقتصادية، فروسيا حريصة على ضمان التعاون بينها وبين الدول المجاورة لها للوصول للتكامل السياسي والاقتصادي لذلك تعمل روسيا على استقطاب هذه الدول للتكتل الأوراسي الاقتصادي في محاولة لدمج المنطقة بسياسة أوراسية ضمن رؤية روسية.

المطلب الرابع: الأبعاد الاقتصادية الإقليمية

لا شك أن روسيا تحاول التأثير والتقرب من دول آسيا الوسطى والقوقاز والبلدان المجاورة لها ضمن المنطقة الأوراسية للاستفادة من ثروات هذه الدول الطبيعية والاقتصادية، خاصة موارد الطاقة والأسواق والتجارة والاستثمارات وقضية خطوط الطاقة، لذلك تعمل روسيا على ابعاد أو ضبط الدول الإقليمية والدولية المنافسة لها على ثروات وخيرات هذه المنطقة، وتحاول جذب دول هذه المنطقة لفلك الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

---

[1] **بريجنسكي، زبغنيو. *رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً*. ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999، ص 46-47.**

[2] **البياتي، إيثار. الأساس الجيوستراتيجي للأزمة الأوكرانية وتداعياتها الداخلية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (71)، ص 109.**

[3] **علي، آمنة. أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية- الأوكرانية. مجلة دراسات دولية، (68)، ص 158.**

[4] **SOLONENKO, I. *Added Value? Eastern Partnership and EU–Ukraine Bilateral Relations*, 2011. P 121**

أولاً: الصين:

تعد الصين من بين الدول الكبرى المستهلكة لموارد الطاقة وخاصة النفط وفي ظل نقص مواردها من الطاقة وحاجاتها وطلبها المتزايد على هذه الموارد، فهي تحاول تنويع مصادر وارداتها من الطاقة وترى في آسيا الوسطى وبالذات كازاخستان وأيضاً دول بحر قزوين مورداً مهماً ضمن استراتيجيتها النفطية، بالإضافة لذلك تنظر الصين إلى هذه المنطقة باعتبارها سوقاً مهماً لتصريف المنتجات الصينية وأيضاً مكاناً للاستثمار. كما تعد منطقة آسيا الوسطى ممراً حيوياً ضمن استراتيجية الصين لطريق الحرير ومبادرة الحزام والطريق التي طرحتها الصين، حيث تشمل مشاريع للسكك الحديدية وخطوط أنابيب النفط والغاز ومشاريع الخطوط الكهربائية ومن ضمن هذه الممرات طريق يعبر شرق الصين إلى آسيا الوسطى ثم روسيا فأوروبا.

لذلك تشكل الطاقة عامل حاسم في دفع الصين لدخول آسيا الوسطى بغية تقليص الاعتماد على خطوط الاتصالات البحرية لنقل النفط، كما أن اكتشاف حقل "كاشاغان" النفطي كان عاملاً أخر وراء تزايد الاهتمام الصيني بآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، فهذا الحقل يقع شمال بحر قزوين وهو من بين الحقول النفطية الخمس الأكبر في العالم، ويعتبر الاكتشاف النفطي الأكبر في العالم خلال العشرين سنة الماضية. وتتوفر آسيا الوسطى على خصائص جغرافية ترفع من قيمتها الاستراتيجية للصين، فهي محاذية لها ولثلاث من دولها حدوداً مباشرة معها (كازاخستان، قرقيزستان، طاجكيستان)، وهذا ما يمكن من نقل النفط والغاز نحو البر الصيني ومنه نحو أكثر المناطق الصينية استهلاكاً للطاقة والمتركزة خصوصاً في الجزء الشرقي، ويمكن بكين من تجنب مرور إمداداتها النفطية من المسطحات المائية الواسعة للمحيطين الهادي والهندي، والمضائق البحرية الخطيرة التي تميزها وعلى رأسها "مضيق ملقا". وتنقسم الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة في آسيا الوسطى إلى محورين هما محور الاستثمار في استغلال وتطوير الحقوق النفطية والغازية، ومحور الاستثمار في بناء وتطوير أنابيب وطرق نقل الإمدادات الطاقوية.[1]

أما روسيا ترى في هذه الخطوات الصينية محاولة من قبل الصين للاستحواذ على ثروات منطقة آسيا الوسطى وقزوين وربطها بمشاريع صينية ربما تنتهي بتأثير سياسي للصين في هذه المنطقة وترتبط بطموحات سياسية واقتصادية للصين، وخاصة الأمور المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق، لذلك تعمل روسيا على تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة من خلال تطوير علاقاتها مع الدول التي تنتمي لهذه المنطقة ومحاولة جذبها للانضمام للاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

ثانياً: تركيا:

تحاول تركيا الاستفادة من الثروات الموجودة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، وخاصة في مسائل الطاقة والأسواق والاستثمارات، لذلك تعمل تركيا على تعزيز علاقاتها مع دول هذه المنطقة وربطها بمشاريع تركية، حيث ترغب تركيا في ربط هذه المنطقة بمشاريع خطوط نقل الطاقة وتصديرها وأيضاً الحصول على نصيب من الثروات النفطية المتواجد في هذه المنطقة، الأمر الذي يضع تركيا في مواجه مع القوى الإقليمية الفاعلة وخاصة روسيا والصين.

إن السياسة التركية تجاه دول آسيا الوسطى ترتكز على اعتبارات اقتصادية وأخرى متعلقة بالطاقة وأيضاً العلاقات التجارية والمالية مع تلك الجمهوريات، حيث عقدت تركيا اتفاقيات مع كل من كازاخستان وأوزبكستان وقيرقيزستان تحصل بمقتضاها أوزبكستان على 75 مليون دولار في شكل قروض بالإضافة إلى ذلك أعلنت الحكومة التركية عن

[1] **دندن، عبد القادر. الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها جنوب آسيا–شرق وجنوب شرق آسيا–الإقليمي آسيا الوسطى. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013، ص 154.**

تقديمها لحوالي 1.2 مليون دولار لتلك الجمهوريات في صورة منح وقروض ميسرة وضمانات التصدير، وأقامت أنقرة وكالة تعاون مخصصة لتسهيل المبادلات مع دول المنطقة وهي الوكالة التركية للتعاون التقني والاقتصادي تيكا (Tika) عام 1992، مهمتها التنسيق بين النشاطات الخاصة والعامة في تنمية دول آسيا الوسطى. وعقدت تركيا أكثر من (350 اتفاقاً) مع هذه الدول في المجالات الاقتصادية، الثقافية، التربوية الاتصالات والمساعدة التقنية.[1]

كما تسعى تركيا إلى البحث عن مصادر الطاقة لتلبية احتياجاتها الصناعية، وترى أن أرخص هذه المصادر سعراً هي الطاقة الموجودة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، بالإضافة لذلك تهدف تركيا لجعل أراضيها ممراً لأنابيب الطاقة من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا.[2]

لذلك حرصت أنقرة على تنويع مورديها وتلبية احتياجاتها دون الاعتماد المطلق على روسيا، بما في ذلك من آسيا الوسطى، فسعت أنقرة للتوسط حول حقول النفط والغاز في بحر قزوين بين تركمانستان وأذربيجان، ويرتبط هذا الأخير مباشرة بتركيا عبر خط أنابيب النفط باكو–تبليسي–جيهان الذي يبلغ طوله 1700 كيلومتر وخط أنابيب الغاز باكو–تبليسي–أرضروم، على الرغم من معارضة الكثير، ولا تزال تركيا تأمل في إنشاء خط أنابيب غاز عبر بحر قزوين يمكن أن يضيف إلى إمدادات ممر الطاقة هذه من تركمانستان وكازاخستان. حيث يساهم إنشاء مثل هذه الروابط بشكل كبير في رؤية تركيا كمحور للطاقة في المنطقة الأوسع وبالتالي تعزيز أهميتها العالمية.[3]

ترى روسيا أن التوجه التركي نحو مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وقزوين تهديد لمصالح روسيا السياسية والاقتصادية ومحاولة تركيا للسيطرة على دول هذه المناطق، لذلك تعمل روسيا على ابعاد تركيا عن هذه الدول، وتعارض المشاريع التركية وخاصة المتعلقة بخطوط ومسارات الطاقة والتدخل التركي في شؤون هذه الدول.

ثالثاً: إيران

تعمل إيران على تعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى وقزوين والقوقاز سواء السياسية والأمنية أو الاقتصادية من أجل تحقيق عدة أهداف منها الاستفادة من الثروات الموجودة في هذه المنطقة، وأيضاً محاولة الخروج من العزلة السياسية والاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفائها على إيران، من خلال إيجاد منافذ للصادرات والواردات الإيرانية، بالإضافة لذلك تحاول إيران لعب دور مؤثر على الصعيد الإقليمي وبناء تحالفات مع دول هذه المناطق.

لذلك تعمل إيران على إقامة روابط اقتصادية متينة أهمها ربط شبكات السكك الحديدية لبلدان آسيا الوسطى بمدينة مشهد في إيران، وهو مشروع يفكك عزلة تلك البلدان ويوفر لها مخرجاً مباشراً إلى مياه الخليج العربي، كما يكسر عزلة طهران دولياً ويجعلها حلقة مركزية في المحاور الاقتصادية التي تقام بالمنطقة ومن العوامل المهمة في علاقة إيران بآسيا الوسطى عامل الجغرافية الذي يفرض إيران كأقرب طريق نحو مياه الخليج العربي لتطوير المبادلات مع العالم الخارجي، والحدود الطويلة المشتركة مع تركمانستان، وإمكانية الوصول إلى كازاخستان عبر بحر قزوين. كما تطمح طهران إلى جعل منفذاً استراتيجياً للنفط والغاز الإيرانيين عبر البحر الأسود نحو أوروبا. لذلك قامت بتحديث المصفاة الجورجية في باطومي، إضافة إلى احتمال تمويل إيران لمشروع خط أنبوب الغاز والنفط، وإنجاز طريق بري بين البلدين

---

[1] رافع، أمبارك. مرجع سابق، ص 114.

[2] العضايلة، عبدالله. *التنافس الدولي في آسيا الوسطى*. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 121.

[3] مكاوي، مهدي. تركيا وروسيا في آسيا الوسطى بعد 2003 التحول من استراتيجية التنافس والصراع إلى استراتيجية التعاون والشراكة. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 8 (2)، 2020، ص 197.

عبر أذربيجان، كما التزمت طهران بتموين جورجيا بربع حاجاتها من الغاز وتزويد مصنع طائرات سوخوي قرب العاصمة تبيليسي بالألمنيوم الإيراني مقابل التزام جورجيا ببيع طائرات حربية لإيران.[1]

بالإضافة لذلك محاولة ربط إيران بأوزباكستان وطاجكيستان عن طريق شمال أفغانستان، ومحاولة تصدير الغاز التركماني إلى الأسواق العالمية عبر إيران، وشبكة من خطوط السكك الحديد لربط تركمانستان ببقية دول آسيا وبتركيا ومنها إلى أوروبا، وأيضاً رغبة إيران بالانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون.[2]

يمكن القول إن روسيا لا تنظر إلى إيران باعتبارها منافس ومصدر تهديد مثل تركيا، لكن تحاول ضبط تحركات إيران في مناطق آسيا الوسطى وقزوين حيث يوجد تنافس على ثروات بحر قزوين، لذلك تعمل روسيا على توطيد علاقاتها مع إيران من أجل جذبها لمحور فلك السياسات الروسية، والتقارب بين روسيا وإيران في الملفات المشتركة مثل رفض التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى وتوسع حلف الناتو، وأيضاً المسائل الأمنية المتعلقة بتجارة المخدرات والإرهاب. كما تحاول إيران عدم إثارة غضب أو استياء روسيا خلال انتشارها في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، وذلك بهدف كسب روسيا كحليف في الملفات التي تصب في مصلحة إيران وخاصة قضية البرنامج النووي الإيراني والمفاوضات. كما تشكل مسألة الانسحاب الأمريكي من أفغانستان معضلة أمنية للدول الإقليمية وخاصة المجاورة، ومنها كازاخستان وقرقيزستان وأيضاً روسيا وإيران، لذلك لا بد من تعاون إيراني روسي في هذا المجال وربما كان قبول انضمام إيران لمنظمة شنغهاي للتعاون محاولة روسية لإدخال ودمج إيران بقضايا المنطقة ضمن الإشراف الروسي.

رابعاً: تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي مع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوراسي

تعمل روسيا على توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الإقليمية من أجل التوجه نحو تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي، لذلك عملت روسيا على تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في محاولة لربط اقتصاديات الدول الأعضاء وتعزيز التعاون فيما بينها.

حيث تهدف روسيا من خلال هذه العملية التعاونية والتكاملية إلى ربط اقتصاديات الدول الأعضاء بالاقتصاد الروسي، وإبعاد هذه الدول عن المحور والاقتصاد الغربي– الأمريكي. فالاستراتيجية الروسية ترى في المنطقة الأوراسية موقع ثروات وموارد هامة بالنسبة لها ولا يمكن الاستغناء عنها أو التفريط بها وتركها للقوى الغربية أو أي قوى أخرى منافسة.

لذلك يمكن وصف السياسة الروسية الأوراسية الجديدة منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعدة نقاط منها، إنشاء مؤسسات جديدة تعطي أهمية للمصالح الروسية وتجعل شركاء روسيا يلتزمون بالاتفاقيات مع روسيا، والأمر الأخر هو التركيز على البعد الاقتصادي للتعاون، والالتزام بمبدأ المساواة في اللجنة الاقتصادية الأوراسية وهي الهيئة التنظيمية العليا للاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي المشترك حيث تتمتع جميع الدول الأعضاء بعدد متساوي من الأصوات، بالإضافة للحفاظ على الإعانات والأفضليات الاقتصادية والتجارية الأخرى للبلدان المشاركة في التكامل الأوراسي.[3]

لذلك لا بد من معرف الحجم الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، حيث يوضح الجدول التالي حجم الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] **دحمان، قاسم. ص 126-127.**

[2] **العضايلة، عبد الله. *مرجع سابق*، ص 115.**

[3] **Cadier, D, and others. Op,Cit, P 20-21.**

جدول رقم (1) يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوراسي (بالأسعار الجارية) خلال الفترة 2015-2019

	أرمينيا	بيلاروس	روسيا	كازاخستان	قرقيزستان
2015	10,553,337,673	56,454,734,397	1,363,481,063,447	184,388,432,149	6,678,178,340
2016	10,546,135,160	47,722,657,821	1,276,786,979,222	137,278,320,084	6,813,092,066
2017	11,527,458,566	54,726,595,249	1,574,199,387,071	137,278,320,084	7,702,934,800
2018	12,457,941,907	60,031,262,269	1,669,583,089,323	137,278,320,084	8,271,108,638
2019	13,672,802,157	63,080,457,022	1,699,876,578,871	180,161,741,180	8,454,619,607

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. https://databank.worldbank.org

يتضح أن أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي كانت من نصيب روسيا حيث بلغت 1,699,876,578,871 تريليون دولار عام 2019، ثم كازاخستان بقيمة 180,161,741,180 مليار دولار، أما أدنى قيمة كانت من حصة قرقيزستان حيث بلغت 8,454,619,607 مليار دولار عام 2019.

أما بالنسبة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي فالجدول التالي يبين حجم التبادل التجاري البيني.

جدول رقم (2) يوضح حجم التبادل التجاري للاتحاد الأوراسي ونسبة مساهمة الدول الأعضاء خلال الفترة 2015-2019 (مليار دولار)

		2015	2016	2017	2018	2019
أرمينيا	حجم التبادل	1,261,844	1,407,034	1,761,546	1,966,200	2,290,590
	%	1.41	1.70	1.67	1.69	1.91
بيلاروس	حجم التبادل	27,856,349	26,374,336	33,054,771	36,377,184	36,279,001
	%	31.32	32.02	31.37	31.39	30.27
كازاخستان	حجم التبادل	16,331,902	13,583,537	17,359,651	19,114,440	21,296,017
	%	18.36	16.49	16.47	16.49	17.76
قرقيزستان	حجم التبادل	2,388,930	1,962,139	2,418,216	2,345,133	2,636,646
	%	2.68	2.38	2.29	2.02	2.20
روسيا	حجم التبادل	41,100,333	39,027,913	50,775,097	56,070,444	57,343,699
	%	46.21	47.38	48.18	48.38	47.84
الاتحاد الأوراسي	الإجمالي	88,939,358	82,354,959	105,369,281	115,873,401	119,845,953

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مركز التجارة الدولية. International Trade Centre، UN Comtrade.

https://www.trademap.org

يتضح أن نسبة مساهمة أرمينيا في التجارة مع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوراسي بلغت أعلى معدلاتها في عام 2019 بمعدل 1.91%، أما مساهمة بيلاروس في التجارة الأوراسية فقد وصلت أعلى نسبة إلى 32.02% عام 2016، وبلغت مساهمة كازاخستان في تجارة الاتحاد أعلى نسبة لها عام 2015 بمعدل 18.36%، في حين بلغت مساهمة قرقيزستان 2.68% عام 2015، أما مساهمة روسيا في التجارة مع دول الاتحاد الأوراسي كانت أعلى نسبة 48.38% عام 2018. كما يتبين أن أكبر نسبة مساهمة في تجارة الاتحاد الأوراسي من نصيب روسيا حيث تحتل المرتبة الأولى تليها بيلاروس، أما أقل مساهمة في التجارة البينية كانت من نصيب أرمينيا.

كما يتبين أن مستوى التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي كان قليل والنصيب الأكبر كان من حصة دولة واحدة أو اثنتين، بينما الدول الأعضاء الباقية كانت حصتها من التجارة البينية ضعيفة.

أما على صعيد معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوراسي فالجدول التالي يبين مستوى هذه المعدلات.

جدول رقم (3) يوضح معدل التضخم في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوراسي 2015-2019 (%)

	2015	2016	2017	2018	2019
أرمينيا	3.7	-1.4	1.0	2.5	1.4
بيلاروس	13.5	11.8	6.0	4.9	5.6
روسيا	15.5	7.0	3.7	2.9	4.5
كازاخستان	6.7	14.5	7.4	6.0	5.2
قرقيزستان	6.5	0.4	3.2	1.5	1.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. https://databank.worldbank.org

يمكن القول أن بيلاروس لها النصيب الأكبر من التضخم حيث وصل معدل التضخم إلى 13.5%، وأن أقل معدل للتضخم من نصيب أرمينيا.

أما بالنسبة لمستوى البطالة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوراسي فالجدول التالي يوضح معدلات البطالة في هذه الدول.

جدول رقم (4) يوضح معدل البطالة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوراسي 2015-2019 (%)

	أرمينيا	بيلاروس	كازاخستان	قرقيزستان	روسيا
2015	18.5	5.2	5.1	7.6	5.6
2016	18	5.8	5	7.2	5.5
2017	17.8	5.6	4.9	6.9	5.2
2018	19	4.8	4.9	6.2	4.8
2019	18.3	4.2	4.8	5.5	4.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الكتاب الإحصائي العام للاتحاد الاقتصادي الأوراسي لعام 2015، 2020.

СТАТИСТИЧЕСКИЙ ЕЖЕГОДНИК ЕВРАЗИЙСКОГО ЭКОНОМИЧЕСКОГО СОЮЗА, ЕВРАЗИЙСКАЯ ЭКОНОМИЧЕСКАЯ КОМИССИЯ, Москва, 2015, 2020.

يتضح أن مستويات البطالة متقاربة بين أغلب دول الاتحاد الأوراسي باستثناء أرمينيا، كما يتبين أن معدلات البطالة المرتفعة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوراسي كانت من نصيب أرمينيا حيث تراوحت بين 17.8% و 18.5% ، وأدنى معدلات في كازاخستان حيث تراوحت بين 4.8% و 5.1%.

يمكن القول أن نظام التكامل الاقتصادي الأوراسي يعد محاولة من جانب روسيا وبلدان أخرى في المنطقة لإنشاء رابطة جديدة وإيجاد طرق جديدة لتعزيز مصالحها في محيطها المباشر سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي. كما يمكن النظر إلى المشروع الأوراسي على أنه محاولة من روسيا لتأكيد دورها الجيوسياسي ومكانتها كقوة عظمى. لكن على الصعيد الاقتصادي والتجاري لا يزال الاتحاد الأوراسي ضعيف اقتصادياً وحجم التجارة البينية ضئيل والمؤشرات الاقتصادية لدى بعض الدول الأعضاء ضعيفة، وهناك تفاوت بين هذه الدول حيث توجد دول لها إمكانيات كبيرة مثل روسيا، ودول أخرى ضعيفة من ناحية الإمكانيات والمقدرات الاقتصادية مثل أرمينيا.

النتائج و المناقشة:

1_ شكلت التهديدات الأمنية أحد العوامل التي دفعت روسيا نحو استقطاب دول المنطقة وتأسيس الاتحاد الأوراسي، في محاولة للتصدي لبرامج حلف الناتو في توسيع نفوذه نحو حدود روسيا، وأيضاً منع الولايات المتحدة من تنفيذ سياساتها العسكرية والأمنية في المنطقة وخاصة بناء القواعد العسكرية ونشر الدروع الصاروخية.

2_ لعبت الأبعاد السياسية الروسية دوراً في توجه روسيا نحو بناء الاتحاد الأوراسي، فروسيا تسعى إلى لعب دور مؤثر على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما ترفض منطق الهيمنة الأمريكية على الشؤون السياسية الدولية، لذلك حاولت روسيا استمالة الدول الإقليمية لبناء هذا الاتحاد في محاولة لمنع دول المنطقة من التوجه نحو محور السياسات الأمريكية وأيضاً ابعادها عن مسار الاستقطاب الأوروبي، حيث تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة التي تشاركها نفس التوجهات بالإضافة لبناء عالم متعدد الأقطاب.

3_ تعد الدوافع الاقتصادية من العوامل الهامة التي دفعت روسيا نحو إنشاء الاتحاد الأوراسي حيث تشكل آسيا الوسطى والقوقاز مناطق ذات أهمية اقتصادية، نظراً لغناها بالثروات والموارد المعدنية والنفطية، لذلك عملت روسيا على استمالة دول المنطقة لصالحها لتشكيل تحالف وتكامل اقتصادي، خاصة في ظل التنافس الإقليمي والدولي على هذه المنطقة من قبل بعض القوة الإقليمية مثل الصين وتركيا والدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

4_ يعد الاتحاد الاقتصادي الأوراسي من الكيانات والمحاولات الاندماجية الجديدة حيث لا يتجاوز تاريخ انشاء هذه الاتحاد 6 سنوات، ولا يزال ضعيف من الناحية الاقتصادية والتجارية، بالإضافة للاختلاف في الحجم الاقتصادي للدول الأعضاء والتفاوت فيما بينها من حيث الامكانيات والمقومات الاقتصادية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على مستوى مشاركتها في العملية التكاملية الأوراسية.

خاتمة:

يمكن القول إن المنطقة الأوراسية لا تزال تحظى باهتمام في السياسة الخارجية الروسية، خاصة من الناحية الأمنية والاقتصادية في ظل التنافس على هذه المنطقة وخاصة آسيا الوسطى والقوقاز التي تأتي في سلم أولويات القوى الإقليمية والدولية التي تحاول استقطابها.

لذلك حاولت روسيا إنشاء اتحاد اقتصادي يجمع الدول المحيطة بها في محاولة لدمج هذه المنطقة في برامج اقتصادية تؤدي لتكامل إقليمي يكون لروسيا دور مؤثر فيه. كما ترغب روسيا في التأثير بالسياسات الإقليمية والدولية لذلك تحاول كسب دول مؤيدة لسياساتها في إنهاء حالة الأحادية القطبية وتشكيل نظام سياسي واقتصادي دولي يكون لها دور فيه.

إن العديد من دول المنطقة خاصة آسيا الوسطى والقوقاز تحاول الخروج من فلك السياسات الغربية وخاصة الأمريكية وقد وجدت في روسيا خيار مناسب لذلك حيث تحاول الاندماج في منطق السياسات الروسية والتحالف معها لإعادة صياغة السياسة الإقليمية.

قائمة المراجع

❖ باللغة العربية

1. البياتي، إيثار. الأساس الجيوستراتيجي للأزمة الأوكرانية وتداعياتها الداخلية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (71).
2. الصباغة، حسين. *النظام العالمي الجديد دراسة سياسية استراتيجية*. ط 1، ذات السلاسل، الكويت، 2014.
3. العضايلة، عبد الله. *التنافس الدولي في آسيا الوسطى*. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
4. بريجنسكي، زبغنيو. *رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً*. ط 2، مركز الدراسات العسكرية، 1999.
5. دحمان، قاسم. *السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز*. ط 1، إي-كتب، لندن، 2016.
6. دندن، عبد القادر. الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها جنوب آسيا-شرق وجنوب شرق آسيا- الإقليمي آسيا الوسطى. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013.
7. رافع، أمبارك. *الثابت والمتغير في سياسة روسيا الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى دراسة حالة كازاخستان 1991-2012*. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013.
8. سرور، عبد الناصر. الصراع الاستراتيجي الأمريكي- الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991- 2007. مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 11 (1)، 2009.
9. علي، آمنة. أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية- الأوكرانية. مجلة دراسات دولية، (68).
10. كامل، مروان؛ شاكر، نوار. روسيا الاتحادية وخيارات التغيير تجاه النظام الدولي. مجلة تكريت للعلوم السياسية، (20)، 2020.
11. مكاوي، مهدي. تركيا وروسيا في آسيا الوسطى بعد 2003 التحول من استراتيجية التنافس والصراع إلى استراتيجية التعاون والشراكة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 8 (2)، 2020.
12. منينة، البشير. *الجيوبولتيك الروسي ما بعد الحرب الباردة الاستراتيجية الروسية اتجاه القوقاز*. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، 2016.
13. وناسي، لزهر. *الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001*. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

❖ باللغة الإنكليزية

1. Armenia Keeps on Balancing*: Between the European Union and the Eurasian Economic Union*, 2015.
2. Babayan, N and Shapovalova, N. *Armenia the Eastern Partnership's unrequited suitor*, policy brief، N 94, 2011.
3. Bakyt, O, MAHONEY, J. *The Kyrgyz Republic's entrance into the eurasian economic union historical parallels with state formation in europe and the potential impact on economic and political development*. Manas journal of social studies, Vol: 4, No: 4, 2015.
4. Cadier, D, and others. *The Geopolitics of Eurasian Economic Integration*. LSE IDEAS is a centre for the study of international affairs, special report sr019, 2014.

5. Francesco, T. *From Competition to Compatibility Striking a Eurasian balance in EU-Russia relations*. Clingendael Report Netherlands Institute of International Relations, October 2015.
6. Matevosyana, V, and others. *Armenia in the Eurasian Economic Union reasons for joining and its consequences*, Eurasian Geography and Economics, 2017.
7. SOLONENKO, I. *Added Value? Eastern Partnership and EU–Ukraine Bilateral Relations*, 2011.
8. *Tsygankov, A. Routledge handbook of russian foreign policy*. 1st.ed, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group an informa business, UK, 2018.
9. Yılmaz, S. *Eurasian Economic Union a regional economic hegemony initiative*. journal of Eastern European and Central Asian research, Vol: 4, No: 2, 2017.
10. https://databank.worldbank.org
11. https://www.trademap.org

❖ **باللغة الروسية**

СТАТИСТИЧЕСКИЙ ЕЖЕГОДНИК ЕВРАЗИЙСКОГО ЭКОНОМИЧЕСКОГО СОЮЗА, ЕВРАЗИЙСКАЯ ЭКОНОМИЧЕСКАЯ КОМИССИЯ, Москва, 2015, 2020.